تأثير سياسات شركات التواصل الاجتماعي و انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على الحقوق الرقمية الفلسطينية

The Impact of the Social Media Companies Policies and the Israeli occupation Violations on the Palestinian digital rights

[1]– د/ معين الكوع 2– أ/ حلا أبو حسن

[1]– جامعة النجاح الوطنية –قسم العلاقات العامة والاتصال، (فلسطين).

[2]– جامعة النجاح الوطنية –قسم العلاقات العامة والاتصال، (فلسطين).

تاريخ الاستلام: 2022/09/07؛ **تاريخ المراجعة:** 2022/11/07؛ **تاريخ القبول:** 2022/12/18

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير سياسات شركات التواصل الاجتماعي، وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على الحقوق الرقمية الفلسطينية، وبالتحديد الحق في التعبير على الانترنت بحرية، والحق في المساواة وعدم التمييز الرقمي، والحق في التحرر من الرقابة على الانترنت، والحق في الخصوصية. ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على المقابلات المعمقة مع مجموعة من النشطاء الفلسطينيين الذين تعرضوا لانتهاك محتواهم على وسائل التواصل الاجتماعي من قبل شركات التواصل الاجتماعي أو تعرضوا للاعتقال نتيجة لنشاطهم على هذه المنصات.

بينت نتائج الدراسة أن وقوع الحقوق الرقمية تحت مطرقة دولة الاحتلال، وسندان تواطؤ شركات التواصل الاجتماعي، يعني حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الرقمية بشكل كامل، حيث ترتبط الحقوق الرقمية مع بعضها البعض، فالحق في الخصوصية والذي يتأثر بالمراقبة الجماعية، واعتراض الاتصالات الرقمية، وجمع البيانات الشخصية، يؤثر بشكل كامل على الحق في حرية الرأي والتعبير والفكر، والتماس المعلومات وتلقيها وإذاعتها؛ والحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

الكلمات المفتاحية: تأثير –سياسات –شركات – منصات التواصل الاجتماعي؛ الحقوق الرقمية

Abstract:

This study aimed to find out the impact of the policies of social media companies and the violations of the Israeli occupation on Palestinian digital rights, specifically the right to freedom of expression on the Internet; the right to equality, and non-discrimination in the digital environment; the right to be free from cyber-censorship and surveillance; and the right to privacy. The study relied on in-depth interviews with a group of Palestinian activists whose content on social media was violated by social media companies or arrested by the Israeli army due to their activity on these platforms.

The study results showed that the fall of digital rights under the hammer of the occupying state, and the complicity of social media companies, means that Palestinians are entirely deprived of their digital rights, as digital rights are linked with each other. Mass surveillance, digital communications interception, and personal data collection affect the right to privacy. This jeopardizes the right to freedom of opinion, expression, thought, seeking, receiving, and imparting information, and the right to freedom of assembly and association.

Keywords: Impact- Policies- Companies - Social Media- Digital Rights

الاميل المرسل: moeen.koa@hotmail.com

1. مقدمة:

تعد الحقوق الرقمية امتداداً لحقوق الانسان حيث تعرف بأنها حقوق الإنسان التي تسمح للفرد بالوصول إلى الوسائط الرقمية، واستخدامها، وإنشائها، ونشرها أو الوصول إلى أجهزة الحاسوب وغيرها من الأجهزة الإلكترونية أو شبكات الاتصال واستخدامها، وترتبط أيضاً بالحق في حرية التعبير عن الرأي عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، والحق في الخصوصية والحماية ضد رقابة الحكومات والشركات، وحق الإنسان في الأنترنت (Živković, Horvat, & Čučić, 2013, p. 172). تؤكد بعض أجهزة الأمم المتحدة أن الحقوق التي يتمتع بها الأفراد خارج الأنترنت هي نفسها التي تحظى بالحماية على الأنترنت (بن كرويدم، 2021).

تتعرض الحقوق الرقمية الفلسطينية للانتهاك والتقييد من قبل حكومة دولة الاحتلال، وكذلك منصات وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تستمر حكومة دولة الاحتلال بتطبيق تقنيات المراقبة الجماعية على الفلسطينيين، ودعم الجهات الحكومية وغير الحكومية بالتحريض على العرب والفلسطينيين عبر شبكة الإنترنت، واستهدافهم بخطاب كراهية متصاعد. إن تقييد المحتوى الفلسطيني، والرقابة عليه يؤثران على القضية الفلسطينية نفسها، حيث أنها تساهم في محو توثيق نتائج التحقيقات في جرائم الحرب المرتكبة ضد الفلسطينيين، وكذلك التأثير على نتائج التحقيقات في هذه الجرائم، وتقييد المشاركة السياسية نتيجة التكميم الممنهج للفلسطينيين عبر الانترنت، حيث أن ثلثي الشباب الفلسطيني لا يشعرون بالأمان للمشاركة السياسية عبر الانترنت، بالإضافة إلى التأثير على الوعي العام في الفضاء الرقمي من خلال نشر الصورة النمطية عن الفلسطينيين من جهة، ومنع الفلسطينيين من رفع الوعي حول قضيتهم من جهة أخرى (حملة، 2021)أ. لقد طورت ما تسمى بوزارة العدل في دول الاحتلال عام 2015 ما يسمى بوحدة السايبر الإسرائيلية الخاصة والمسؤولة عن إرسال طلبات لشركات التواصل الاجتماعي، مثل "فيسبوك" وجوجل استناداً إلى انتهاكات مزعومة للقوانين المحلية، ووفقاً للمبادئ التوجيهية، والشروط، والأحكام الخاصة بالشركات نفسها، حيث تزداد الطلبات المقدمة من هذه الوحدة عاماً بعد عام؛ ففي عام 2016 كان مجموع هذه الطلبات 2241 طلباً، ارتفعت إلى 12351 طلباً في العام 2017، و14283 في العام 2018، و19606 في العام 2019، لتبلغ ذروتها بما يزيد على 20000 طلباً في العام 2020 (حملة، 2021)ب.

لا يقتصر تقييد المحتوى الفلسطيني وانتهاكه على ممارسات دولة الاحتلال فحسب، بل تعدى ذلك إلى مواقع التواصل الاجتماعي نفسها، حيث وثق مركز "صدى سوشال" المختص في حماية المحتوى الفلسطيني عبر منصات التواصل الاجتماعي خلال أحداث أيار 2021 أكثر من 770 انتهاكاً تعرض لها المحتوى الفلسطيني، وهي النسبة الأعلى التي وثقها المركز منذ تأسيسه، حيث توزعت هذه الانتهاكات على غالبية منصات التواصل الاجتماعي

العالمية؛ فقد تصدر "فيسبوك" الانتهاكات بواقع 350 انتهاكاً، يليه "تويتر" بـ250 انتهاكاً، وإنستغرام بـ 100 انتهاكاً، و"تيك توك" بـ50 انتهاكاً، و"واتساب" بـ20 انتهاكاً، و10 انتهاكات على "يوتيوب"، حيث توزعت هذه الانتهاكات بين الحظر الكامل، وتعليق بعض الميزات، وإغلاق تام للحسابات أو الصفحات أو تقييد وصول المنشورات إلى الجمهور (عربي 21، 2021).

وعليه تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل مدى تأثير سياسات شركات التواصل الاجتماعي، وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على الحقوق الرقمية الفلسطينية، وبخاصة الحق في التعبير على الانترنت بحرية، والحق في المساواة وعدم التمييز الرقمي، والحق في التحرر من الرقابة على الانترنت، والحق في الخصوصية.

2.1.مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في معرفة مدى تأثير سياسات شركات التواصل الاجتماعي، وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على الحقوق الرقمية الفلسطينية. وبالتالي تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال البحثي الرئيس الآتي: ما مدى تأثير سياسات شركات التواصل الاجتماعي، وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على الحقوق الرقمية الفلسطينية؟ ينبثق عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

- ✓ ما **مدى تأثير سياسات شركات التواصل الاجتماعي، وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على الحق في التعبير بحرية على الانترنت؟**
- ✓ **كيف تؤثر سياسات شركات التواصل الاجتماعي، وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على الحق في الخصوصية؟**
- ✓ **كيف تؤثر سياسات شركات التواصل الاجتماعي، وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على الحق في عدم التمييز الرقمي؟**
- ✓ **ما مدى تأثير سياسات شركات التواصل الاجتماعي، وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على الحق في التحرر من الرقابة على الانترنت؟**

3.1.أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية بشكل رئيس إلى معرفة مدى تأثير سياسات شركات التواصل الاجتماعي، وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على الحقوق الرقمية الفلسطينية. وبالتالي تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- ✓ تبيان تأثير سياسات شركات التواصل الاجتماعي، وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على الحق في التعبير بحرية على الانترنت.
- ✓ التعرف على آثار سياسات شركات التواصل الاجتماعي، وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على الحق في الخصوصية.
- ✓ وصف تأثير سياسات شركات التواصل الاجتماعي، وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على الحق في عدم التمييز الرقمي.
- ✓ معرفة تأثير سياسات شركات التواصل الاجتماعي، وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على الحق في التحرر من الرقابة على الانترنت.

4.1.أهمية الدراسة

تتمثل الأهمية العلمية في الدراسة الحالية بإضافتها دراسة جديدة في حقل الحقوق والحريات العامة وسيادة القانون من خلال تركيزها على انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، وشركات التواصل الاجتماعي للحقوق، والحريات العامة في فلسطين، وبشكل خاص الحقوق الرقمية التي تعد مجالاً حديثاً وحيوياً للدراسة، حيث تبين الدراسة الحالية مدى تأثير سياسات شركات التواصل الاجتماعي وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على هذه الحقوق. أما من الناحية العملية خرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات التي من شانها أن تساعد صناع القرار، والنشطاء في مواجهة انتهاكات الاحتلال، وشركات وسائل التواصل الاجتماعي لحقوق الإنسان الفلسطيني، وبخاصة تلك الرقمية.

2. الاطار النظري

1.2. واقع التنسيق بين دولة الاحتلال ومنصات التواصل الاجتماعي:

لقد أصبحت وقائع الحياة المعاصرة تدور في الفضاء الإلكتروني أكثر من أي وقت مضى، حيث عززت الابتكارات المختلفة في حقل التكنولوجيا حرية التعبير، ويسرت النقاش العالمي وعبرت الحدود، ووطدت المشاركة الديمقراطية، ورفعت أصوات المدافعين عن حقوق الإنسان، ومنحتهم أدواتٍ جديدةً لتوثيق التجاوزات المختلفة وكشفها. ولكن على الشق الآخر، مكنت هذه التكنولوجيا أيضاً الحكومات والمؤسسات والأفراد من مراقبة واعتراض الاتصالات وجمع البيانات. وبالتالي على الرغم من تعزيز التقدم الرقمي للحق في حرية التعبير والرأي، فقد زادت فعالية الدول بمراقبة المحتوى، ولم تعد هذه العملية محدودة من حيث النطاق والمدة. وعليه فإن الابتكارات التكنولوجية التي اقتحمت الحياة والمجتمعات والتي تعتمد عليها الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية العالمية بشكل متزايد،

أصبحت غير حصينة أمام المراقبة الجماعية، ويسرت هذه العملية وسهلتها (مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، 2014).

فعلى سبيل المثال وقعت الحكومة الكونغولية عام 2017 صفقة بقيمة 5.6 مليون دولار مع شركة مير جروب – وهى إحدى الشركات الأمنية الإسرائيلية ذات الارتباطات الوثيقة مع أجهزة مخابرات دولة الاحتلال الإسرائيلي، متخصصة ببيع أدوات، ووسائل المراقبة لأجهزة الأمن الأجنبية– للقيام بتحليل البيانات الكبيرة، من خلال ما عرف بمنصة الاستخبارات التفاعلية، والتي تتيح عملية اختراق المنتديات، والمجموعات المغلقة، ورصد الأنشطة الالكترونية، وإجراء تحقيقات سرية (رمضان، 2017). لقد دخلت تكنولوجيا المراقبة الجماعية إلى السوق العالمية بقوة، ما زاد من خطر إفلات المراقبة الرقمية من الضوابط الحكومية، حيث باتت بعض الجماعات، ومنها المسلحة تمتلك هذه التكنولوجيا. في عامي 2013 و2014 طورت وكالة الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية، ومقر الاتصالات العامة في المملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية معاً تكنولوجيات تسمح بالوصول إلى الكثير من حركة الإنترنت العالمية، وسجلات المكالمات، ودفاتر العناوين الإلكترونية للأفراد، وكميات هائلة من محتوى الاتصالات الرقمية الأخرى (مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، 2014).

ومن ناحية أخرى؛ تساهم شركات التواصل الاجتماعي من خلال تقييدها المحتوى الفلسطيني بحجة محاربة التحريض في تقييد الحريات في فلسطين، حيث كشفت ما تسمى بوزارة القضاء في دولة الاحتلال أن إدارة موقع "فيسبوك" استجابت عام 2017 وحدها إلى حوالي 85% من طلباتها، لإزالة وحظر وتقديم بيانات خاصة بالمحتوى الفلسطيني، وما يزيد من سطوة مواقع التواصل الاجتماعي، ودولة الاحتلال على الحقوق الرقمية الفلسطينية هو التنسيق الكبير بينهما، حيث أن هناك زيارات متبادلة واجتماعات مستمرة بين كبار مسؤولي "فيسبوك" ودولة الاحتلال، وإبرام اتفاقيات بينهما بدعوى محاربة التحريض، ما أسفر عن تقييد شديد للمحتوى الفلسطيني في الوقت الذي قلّما تم التعامل مع "الإسرائيلي" الذي يدعو لنشر الكراهية والدعاية ضد الفلسطينيين، حيث تستثمر "فيسبوك" في عمليات الذكاء الاصطناعي بدولة الاحتلال من خلال مركز للبحث والتطوير مصمم لمساعدة عمل المهندسين والمبرمجين بالشركة.

إن هذا التنسيق أدى إلى إغلاق عشرات الصفحات لإعلاميين ونشطاء فلسطينيين تحظى بمتابعات واسعة، دون تلقي أصحابها أيّة إنذارات مسبقة، أو تفسيرات تبرر هذه الخطوة التي تعد مساساً بالحريات الإعلامية، والحقوق الرقمية الفلسطينية، واستجابة لمواقف دولة الاحتلال بشأن ما تعتبره تحريضا ضد سياساتها (الجزيرة، 2019). لعل ما

يدل على شدة هذه التنسيق المتبادل هو تصريح وزيرة العدل في دولة الاحتلال، ايليت شاكيد، أمام الحضور في المؤتمر الدولي السنوي لمكافحة "الإرهاب" في مركز هرتسيليا متعدد التخصصات، حيث أكدت أن "فيسبوك" – الذي لديه وفد في دولة الاحتلال يلتقي بها ومسؤولين آخرين– امتثل لـ 95٪ من الطلبات التي قدمتها دولة الاحتلال في الفترة من مايو/أيار إلى أغسطس/ آب 2018، وأن "يوتيوب"، وهو شركة تابعة لشركة "جوجل"، امتثل لـ 80٪ من طلباتها بإزالة محتوى فلسطيني. وقالت إن الرقم ارتفع من 50٪ في السابق (Haaretz, 2018).

2.2. الحقوق الرقمية:

تشمل الحقوق الرقمية قيد الدراسة، ما يأتي:

1.2.2. الحق في حرية التعبير: تعد حريةُ التعبير حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، حيث نصت المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية" (الأمم المتحدة، 2021).

2.2.2. الحق في الخصوصية: يعني الحق في الخصوصية أن المستخدم له الحق في أن يقرر بنفسه متى وكيف يمكن للمعلومات الخاصة به أن تصل إلى المستخدمين الآخرين؛ فلا يجوز التدخل في شؤون الفرد، وعليه ترتبط الخصوصية عبر الانترنت وبخاصة منصات التواصل الاجتماعي بضرورة احترام سرية الخصوصية لمستخدمي تلك المواقع، سواء كانت هذه الخصوصية تتعلق بوقائع أو معلومات فى جهاز الحاسوب الشخصي أو الهاتف الذكي أو التي تم تخزينها من قبل المستخدم على مواقع التواصل الاجتماعي حيث أن سرقتها أو الاعتداء عليها يعد انتهاكاً للخصوصية (Nyst & Falchetta, 2017, p. 105).

3.2.2 الحق في المساواة وعدم التمييز الرقمي: هو أي تمييز أو استبعاد أو تفضيل على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل القومي أو الأصل الاجتماعي، يكون له تأثير على إبطال أو إضعاف تكافؤ الفرص. يتضمن الإطار القانوني الدولي لحقوق الإنسان الصكوك الدولية لمكافحة أشكال محددة من التمييز، ومنها التمييز ضد السكان الأصليين، والمهاجرين، والأقليات، والأشخاص ذوي الإعاقة، والتمييز ضد المرأة، والتمييز العنصري والديني أو التمييز على أساس التوجه الجنسي، والهوية الجنسانية (الأمم المتحدة، د.ت) .

4.2.2. الحق في التحرر من الرقابة على الانترنت: إن الأصل في الحق في التحرر من الرقابة هو أنه لا يخضع أي محتوى على الإنترنت للمنع أو الرقابة، فيما عدا المواد المنافية للآداب العامة أو المحتوى الذي يهدد النظام العام (أي

التحريض على الكراهية، والعنف، و"الإرهاب"، وأشكال التمييز والسلوك المتعصب التي تتعدى على سلامة الإنسان وكرامته أو التي تتعرض بالأذى للأطفال والمراهقين (هيومان رايتس ووتش، 2007).

3. الدراسات السابقة

1.3. عرض الدراسات السابقة:

1. دراسة Taha (2020).

Title: The Cyber Occupation of Palestine; Suppressing Digital Activism and Shrinking the Virtual Sphere.

ترجمة العنوان إلى العربية: الاحتلال السيبراني لفلسطين؛ قمع النشاط الرقمي وتقليص المجال الافتراضي.

هدفت الدراسة إلى مناقشة مدى تواطؤ شركات وسائل التواصل الاجتماعي في تسهيل انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الفلسطينيين الرقمية من خلال تقييد حقوقهم في حرية التعبير والفكر والخصوصية. بينت النتائج أن "فيسبوك" يفرض رقابة على المحتوى الفلسطيني بناءً على اللوائح الإسرائيلية منذ عام 2015. كان لمنصات التواصل الاجتماعي تأثير كبير على تعزيز حقوق الإنسان، وكشف الانتهاكات باعتبارها "مجالات عامة" بديلة للاحتجاجات الرقمية. أدت السياسة القمعية الإسرائيلية ضد الحقوق الرقمية الفلسطينية إلى تضييق نطاق الإنترنت الذي يفرض رقابة على الحق في التعبير والكلام؛ وبالتالي، تحويل دور هذه المنصات الرقمية من أداة لتعزيز حرية التعبير، والحقوق إلى ساحات مفتوحة للملاحقة والقمع. أوصت الدراسة أنه يجب على شركات وسائل التواصل الاجتماعي الالتزام بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان والامتناع عن التواطؤ في انتهاك الحقوق الرقمية الفلسطينية من خلال وقف تعاونها مع نظام دولة الاحتلال، حيث تتحمل هذه الشركات مسؤولية ضمان بيئة رقمية آمنة، ومحمية للمدافعين عن حقوق الإنسان الفلسطينيين، والنشطاء عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي.

2. دراسة Talbot (2020).

Title: Automating occupation: International humanitarian and human rights law implications of the deployment of facial recognition technologies in the occupied Palestinian territory.

الترجمة على العربية: آلية الاحتلال: تداعيات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان على نشر تقنيات التعرف على الوجه في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

في عام 2019، كشفت التحقيقات الإعلامية أن دولة الاحتلال أضافت تقنيات التعرف على الوجه (FRTs) إلى مجموعة تقنيات الأمن والمراقبة المنتشرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. على الرغم من الفحص الأكاديمي والقضائي المتزايد للآثار القانونية لهذه التقنيات على الخصوصية، وحرية التجمع في السياقات المحلية، لم يول اهتمام كبير لاستخدامها من قبل الجيوش في السياقات التي ينطبق فيها القانون الدولي الإنساني. هدفت هذه الدراسة إلى تأسيس الإطار القانوني الدولي الذي يحكم نشر الاحتلال لأدوات التعرف على الوجوه لأغراض المراقبة في الأرض الفلسطينية المحتلة. على الرغم من أن هذه التقنيات لم تكن متوقعة لدى واضعي معاهدات القانون الدولي الإنساني الأساسية، إلا أن ما يسمى بقانون الاحتلال في هذه المعاهدات مرن the law of occupation، ويتكيف مع مجموعة واسعة من السيناريوهات والتقنيات الحديثة. عندما يتم نشر هذه التقنيات ضمن إجراءات السيطرة والأمن لدولة الاحتلال، فإن هذه التقنيات تقع في محور قانون التوازن المركزي بين المصالح الأمنية لدولة الاحتلال، والمصالح الإنسانية للأشخاص المحميين. ومع ذلك، لا يوفر القانون الدولي الإنساني سوى إرشادات عامة. يتطلب تقييم الآثار الإنسانية لاستخدامات سلطة الاحتلال لهذه الأدوات الإشارة إلى التزامات القانون الدولي لحقوق الإنسان المتداخلة، لا سيما فيما يتعلق بالحق في الخصوصية. بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، يُسمح بالتدخل في الخصوصية طالما أنها تفي بالمتطلبات التراكمية للشرعية، والغرض المشروع، والضرورة، والنسبية.

3. دراسة Cristiano (2020).

Title: Israel: Cyber Warfare and Security as National Trademarks of International Legitimacy.

الترجمة على العربية: إسرائيل: الحرب الإلكترونية والأمن كعلامات تجارية وطنية للشرعية الدولية.

تصف هذه الدراسة كيف تتحمل وحدات جيش الاحتلال مسؤوليات رئيسية عن أمن المعلومات، وهو مجال تشرف عليه تقليدياً وكالات الأمن القومي الأخرى. تحدثت الدراسة عن أهم منشأة لجمع المعلومات الاستخبارية في دولة الاحتلال، والتي تتواجد في صحراء النقب على بعد حوالي 30 كم من سجن بئر السبع، حيث تحتوي على صفوف من أطباق الأقمار الصناعية التي تعترض سراً المكالمات الهاتفية، ورسائل البريد الإلكتروني، وغيرها من الاتصالات من الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا وآسيا، حيث تراقب هوائياتها السفن أيضاً، وكانت ستتجسس على سفن الإغاثة في الأيام التي سبقت الاستيلاء عليها، ومنها أسطول الحرية، حيث اقتحمت قوات خاصة تابعة للبحرية الإسرائيلية كبرى سفن القافلة "مافي مرمرة" التي كانت تحمل 581 متضامناً من حركة غزة الحرة فجر يوم 31 مايو/أيار 2010.

غالبًا ما يرتبط موقع دولة الاحتلال القوي في الشرق الأوسط بقواتها المسلحة أو ترسانة أسلحتها النووية أو عملائها السريين (الموساد)، ولكن على نفس القدر من الأهمية ترتبط بجمع المعلومات الاستخبارية، ومراقبة الحكومات، والمنظمات الدولية، والشركات الأجنبية، والمنظمات السياسية والأفراد، حيث يحدث معظم هذا في النقب على بعد بضعة كيلومترات إلى الشمال من كيبوتس أوريم. تأسست قاعدة Urim منذ عقود لمراقبة أقمار Intelsat التي تنقل المكالمات الهاتفية بين البلدان. توسعت لتشمل الاتصالات البحرية (Inmarsat)، ثم سرعان ما استهدفت عدداً أكبر من الأقمار الصناعية الإقليمية. تشبه هذه المحطة المحطات الأرضية التي تستخدم لاعتراض الأقمار الصناعية Echelon، وهي شبكة من محطات الاعتراض حول العالم، أنشاتها الولايات المتحدة، وبريطانيا، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا في عام 1996. تقوم هذه المنشأة ببرمجة أجهزة الكمبيوتر لكشف الكلمات، وأرقام الهواتف ذات الأهمية للمكالمات الهاتفية المعترضة، ورسائل البريد الإلكتروني وغيرها، ثم نقلها إلى الوحدة 8200 – مقر استخبارات الإشارات الإسرائيلية – في مدينة هرتسليا شمال تل أبيب، حيث تتم ترجمتها ونقلها إلى وكالات أخرى، بما في ذلك الجيش والموساد.

تستهدف قاعدة أوريم العديد من الدول؛ الأصدقاء والأعداء. قالت محللة سابقة في الوحدة 8200، مجندة في الخدمة العسكرية، إنها عملت بدوام كامل في ترجمة المكالمات، ورسائل البريد الإلكتروني التي تم اعتراضها من الإنجليزية، والفرنسية إلى العبرية. تعد قاعدة أوريم مركز تجسس تقوم بالتنصت على الكابلات البحرية (لا سيما كابلات البحر الأبيض المتوسط التي تربط دولة الاحتلال بأوروبا عبر صقلية) ولديها مراكز استماع سرية في مباني السفارات الإسرائيلية في الخارج.

تمتلك الوحدة 8200، التي هي رسميًا جزءٌ من الجيش الإسرائيلي، وحدات مراقبة سرية داخل الأراضي الفلسطينية وتستخدم طائرات غلف ستريم النفاثة المجهزة كطائرات استخباراتية للإشارات. تعد قاعدة Urim واحدة من أكبر قواعد استخبارات الإشارات في العالم. المحطة الوحيدة ذات الحجم المماثل هي منشأة أمريكية في مينويث هيل في يوركشاير، المملكة المتحدة (Hager, 2010). اعتبرت دراسة Cristiano (2020) أن الاتصالات الرقمية والإنترنت تعد مصدراً جديداً للبيانات لأجهزة الأمن في دولة الاحتلال منذ عام 2014، حيث تعد عمليات الرقابة انتهاكاً للخصوصية، والحقوق الرقمية عن قصد من خلال جمع مواضيع معرضة للخطر – مثل النساء والمثليين جنسياً – مما يجبرهم على مشاركة المعلومات المتعلقة بالأمن مع وكالات الأمن الإسرائيلية.

4. دراسة Cristiano (2019).

Title: Internet access as a human right: a dystopian critique from the occupied Palestinian territory.

الترجمة الى العربية: الوصول إلى الإنترنت كحق من حقوق الإنسان: نقد بائس من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة المثيرة للجدل بين التكنولوجيا والحريات السياسية من خلال التشكيك في إدراج الوصول إلى الإنترنت في أجندة حقوق الإنسان، بالاعتماد على حالة الحقوق الرقمية الفلسطينية – التي يتم السيطرة عليها بإحكام من خلال فكي الرقابة والتحكم الخوارزمي. بينت الدراسة أنه يمكن أن تؤدي المناهج الدوغمائية للتكنولوجيا إلى تقليل نفس الحريات التي يجب أن تتيحها التكنولوجيا أو تحميها. كما هو موضح في حالة فلسطين، يبدو أن الوصول إلى الإنترنت يؤدي إلى تعطيل، بدلاً من تمكين، الحريات السياسية والحرية الفردية، حيث يؤثر "من يملك" البنى التحتية (أي دولة الاحتلال) على كيفية إدارة المحتويات وتنظيمها، ما يدعو إلى التشكيك في نزع الطابع السياسي عن التقنيات بشكل عام.

بينت الدراسة أن أنشطة ومحتويات الفلسطينيين على الإنترنت تتعرض بشكل متزايد للرقابة الإسرائيلية، حيث يتجه الاحتلال نحو الأشكال الآلية وغير المألوفة، حيث تقوم بالمسح الحسابي لمحتويات وسائل التواصل الاجتماعي للفلسطينيين. تركز الخوارزمية على الأوضاع والتعليقات والصور من أجل تحديد المحتويات التي تنتقد السياسات الإسرائيلية أو تعتبر "تحريضًا على العنف" . مما أدى إلى اعتقال واحتجاز مئات الفلسطينيين، بحجة أن التحريض عبر الإنترنت يشكل إنذارًا مبكرًا للجريمة، وبالتالي ينذر بالعنف؛ حيث تستخدم أجهزة المخابرات في دولة الاحتلال سلسلة من الكلمات العربية، مثل الشهيد، والحرية، والمسجد الأقصى، والقدس — وحتى إن كانت في قوالب مثل الشعر والمقالات الصحفية والتصريحات السياسية التي تنتقد الاحتلال الإسرائيلي دون أي إشارة مباشرة إلى العنف. كما هو موضح في قضية الاحتجاز للشاعرة دارين طاطور، يبدو أن هناك علاقة مباشرة بين الشعبية والعقاب: فكلما زاد عدد المستخدمين الذين يحبون المحتوى ويشاركونه وينشرونه، تكون العقوبة أعلى وأشد. وبهذا المعنى، فإن الاعتقال والاحتجاز يسبقان ارتكاب الفرد لعمل ما، ويأخذان بعين الاعتبار الذاتية ليس فقط فيما يتعلق بالحقوق الفردية، بل يركزان أيضًا على كيفية تشبيك الذات الفردية وتكوينها اجتماعياً.

5. دراسة Nashif and Fatafta (2017).

Title: Surveillance of Palestinians and the Fight for Digital Rights.

الترجمة على العربية: مراقبة الفلسطينيين والنضال من أجل الحقوق الرقمية.

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة استخدام دولة الاحتلال لوسائل التواصل الاجتماعي كأداة لمراقبة الفلسطينيين، وتبحث في التكتيكات الإسرائيلية، والعوائق الرقمية الأخرى أمام الحقوق الفلسطينية، بما في ذلك انحياز "فيسبوك" لدولة الاحتلال من خلال الرقابة وانعدام الشفافية. بينت الدراسة أن مراقبة الفلسطينيين تعد جزءاً لا يتجزأ من المشروع الاستعماري الإسرائيلي، حيث أنه قبل قيام دولة الاحتلال، جابت مجموعات من الفصائل الصهيونية شبه العسكرية الهاغانا القرى والمدن الفلسطينية، وجمعت المعلومات عن السكان الفلسطينيين، حيث استمرت هذه المراقبة لحياة الفلسطينيين بعد احتلال مرتفعات الجولان وقطاع غزة والضفة الغربية عام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية. تضمنت الأدوات التي استخدمت سابقاً سجلات السكان، وبطاقات الهوية، ومسوحات الأراضي، وأبراج المراقبة، والسجن، والتعذيب. في حين أن تقنيات المراقبة منخفضة التقنية هذه لا تزال قيد الاستخدام اليوم، الا أن عدداً كبيراً من التقنيات الجديدة، مثل مراقبة الهاتف والإنترنت والاعتراض، وكاميرات المراقبة وجمع البيانات البيومترية، مكنت دولة الاحتلال من مراقبة الفلسطينيين على نطاق هائل وتدخلي، حيث تستخدم دولة الاحتلال بشكل خاص وسائل التواصل الاجتماعي لمراقبة ما يقوله ويفعله الفلسطينيون، فضلاً عن جمع وتحليل المعلومات حول المواقف بين الجمهور الفلسطيني على نطاق أوسع.

6. دراسة Tsui (2015).

Title: The future colonization of Hong Kong cyberspace: government responses to the use of new technologies by the umbrella movement.

الترجمة إلى العربية: الاستعمار القادم للفضاء الإلكتروني لهونغ كونغ: ردود فعل الحكومة على استخدام التقنيات الجديدة من قبل الحركة الجامعة.

هدفت الدراسة إلى استكشاف الدور التحرري للإنترنت، مع التركيز على قدرة الحكومة على مقاومة التقنيات الجديدة والاستجابة لها ومواجهتها. اعتمدت الدراسة على منهجية الملاحظة. وبينت النتائج أن الحكومة في هونغ كونغ كانت قادرة على اللحاق بالركب مع الحركة الاجتماعية: فهي لم تقم فقط بتحييد التحديات المختلفة التي شكلها الإنترنت لسلطتها، ولكن في حالات معينة كانت قادرة حتى على القفز على الحركة في استخدام التقنيات الجديدة، حيث تحولت الحكومة بشكل متزايد إلى المراقبة لمواجهة الحركة الشاملة والسيطرة عليها. أدت الرقابة على حركة الانترنت في هونغ كونغ إلى خشية المتظاهرين المطالبين في التحول الديمقراطي من الملاحقة والاعتقال، ما ساعد في خفوت عملية الاحتجاج. يذكر أن هونغ كونغ كانت مستعمرة بريطانية سابقة أعيدت إلى الصين في 1997 بموجب اتفاق يضمن حكماً ذاتياً، وحريات في هذه المدينة حتى 2047 بحسب مبدأ "بلد واحد ونظامين".

2.3.التعقيب على الدارسات السابقة

من الواضح ان الدراسات السابقة أجمعت على أن دولة الاحتلال الإسرائيلي تنتهك الحقوق الرقمية الفلسطينية، وتساعدها على ذلك منصات التواصل الاجتماعي التي تميز بين المحتوى الفلسطيني، والمحتويات التي ينشرها مستوطنو الاحتلال، ولكن أيٌّ من الدراسات لم تطرق لهذه القضية من منظور النشطاء الفلسطينيين، ومدى تأثير ذلك على الحقوق الرقمية الفلسطينية التي تعد امتداداً لحقوق الانسان، وهذا ما تهدف إلى معالجته وتبيانه الدراسة الحالية.

4. منهجية الدراسة وأداتها:

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على أداة المقابلة المعمقة، حيث تمت مقابلة 23 ناشطاً فلسطينياً تعرضوا لإغلاق صفحاتهم على "الفيسبوك"، ومنهم من تعرض للاعتقال لدى دولة الاحتلال على خلفية نشاطهم الرقمي.

تم اختيار المبحوثين ضمن العينة القصدية؛ وهي شكل من أشكال العينات غير الاحتمالية التي يتخذ فيها الباحث القرارات المتعلقة بالأفراد الذين سيتم تضمينهم في العينة، بناءً على مجموعة متنوعة من المعايير التي قد تشمل المعرفة المتخصصة بقضية البحث، أو القدرة والرغبة في المشاركة في الدراسة (Jupp, 2006, p. 244).

وفي هذه الدراسة تم استخدام العينة القصدية بالاعتماد على تقنية كرة الثلج، حيث بدأ الباحث بتحديد فرد نُظر إليه على أنه مستجيب مناسب، ثم طُلب من هذا المبحوث تحديد مبحوث محتمل آخر. تكررت العملية حتى جمع الباحث البيانات الكافية من 23 ناشطاً فلسطينياً (Jupp, 2006, p. 281).

5. النتائج والمناقشة

1.5. الحق في حرية التعبير:

بينت نتائج المقابلات المعمقة مع عينة الدراسة، وبنسبة 100%، وجود تأثير كبير لتقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني في تقييد حرية النشطاء الفلسطينيين في التعبير عن آرائهم، حيث اعتبر المبحوثون أن ممارسات منصات التواصل الاجتماعي بحذف ومنع وتجميد حساباتهم لفترات زمنية متفاوتة هي عبارة عن فرض عقوبات بما يتماشى مع معايير أملتها جهات أمنية واستخباراتية في دولة الاحتلال على هذه المنصات، في محاولة لمنع وصول الرواية الفلسطينية للآخرين. اعتبر المبحوثون أن تقييد نشاط الجمهور الفلسطيني في مواجهة المخططات الإسرائيلية والأمريكية هي مساهمة من شركات التواصل الاجتماعي في فرض حلول سياسية مرفوضة فلسطينياً من خلال تكميم الرواية الفلسطينية، ما يعكس عدم

التزام هذه الشركات بالضوابط الأخلاقية التي وضعتها بنفسها، والتي تدعو إلى تعزيز حرية التعبير. هذه النتيجة تؤكد ما خلص اليه تقرير "لجنة دعم الصحفيين" أن تقييد المحتوى الفلسطيني يعد شكلا من أشكال تقييد الحق في حرية الرأي والتعبير والنشر، والتي تعد حقوقًا أصيلةً كفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية ذات الصلة، حيث رصدت اللجنة أكثر من 220 انتهاكاً ضد المحتوى الرقمي بحق الصحفيين والإعلاميين خلال العام 2021 (الأناضول، 2021).

إن إجراءات منصات التواصل الاجتماعي التعسفية ضد المحتوى المناصر للحق الفلسطيني لم تقتصر على النشطاء الفلسطينيين أنفسهم، بل تعدى ذلك إلى تقييد حرية تعبير المتضامنين مع الشعب الفلسطيني من جنسيات مختلفة، حيث حذفت على سبيل المثال إدارة تطبيق انستغرام منشوراً لعارضة الأزياء العالمية، بيلا حديد، الأمريكية الجنسية، المولودة بلوس انجلوس في كاليفورنيا، والبالغة من العمر 23 عاماً، والتي يتابعها أكثر من 31 مليون مستخدم، بعد نشرها صورة لجواز سفر أمريكي قديم خاص بوالدها الملياردير مُحَمَّد حديد، ومكتوب في خانة محل الميلاد "فلسطين"، حيث اعتبرت إدارة التطبيق هذا المنشور نوعاً من أنواع التنمر أو خطاب الكراهية. بدورها انتقدت حديد إزالة منشورها واعتبرت أن في ذلك "تنمرا" عليها، حيث علقت: "أليس مسموحا لنا أن نكون فلسطينيين على إنستغرام؟ هذا بالنسبة لي تنمر، ولا يمكن محو التاريخ من خلال إسكات الناس." ووجهت سؤالا إلى إنستغرام: "في أي جزء بالضبط من كوني فخورة بوالدي ومسقط رأسه فلسطين تعدّونه تنمراً، أو مضايقة، أو تعرياً جنسياً؟" مشيرة بذلك إلى المواضيع الحقيقية التي يحذفها التطبيق لمخالفة سياسته. وعلقت بأنها فخورة لكونها فلسطينية، وأنه "ينبغي على الجميع نشر صور لأماكن ولادة آبائهم وأمهاتهم وتذكيرهم بأنكم تفخرون بأصولكم" (بي بي سي، 2020). إن إجراء تطبيق انستغرام يخالف المواثيق الدولية والتي عرفت خطاب الكراهية كما ورد في المادة (20) من العهد الدّوليّ الخاص بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة (1966)؛ على أنه "أيّ دعوة إلى الكراهية القوميّة والعرقيّة والدّينية الّتي تشكّل تحريضًا على التّمييز أو العداوة أو العنف" (مجلس حقوق الإنسان، 2015).

كما أكد المبحوثون أن مراقبة محتوى صفحاتهم من خلال أجهزة الأمن الإسرائيلية ومتابعة آرائهم وتتبعهم على خلفية منشوراتهم، واعتقال البعض منهم أو إحتجازهم، وفرض منعاً أمنياً على آخرين، إنما هو انتهاك للحق في حرية التعبير. فقد أكد مركز أسرى فلسطين للدراسات بأن سلطات الاحتلال خلقت منذ اندلاع انتفاضة القدس (2015-2016) ذرائع جديدة لتبرر اعتقال الفلسطينيين كان من بينها الكتابة على مواقع التواصل الاجتماعي، وتحديداً "الفيسبوك" معتبراً إياها تحريضاً على الاحتلال، حيث رصد المركز (450) حالة اعتقال على تلك الخلفية بينهم نساء وأطفال (فلسطين اون لاين، 2017). وفي عام 2018 أكدت تقارير هيئة شؤون الأسرى والمحررين بمنظمة التحرير

الفلسطينية أن دولة الاحتلال اعتقلت 350 فلسطينياً، بينهم صحفيون وكتاب، بسبب منشورات على صفحات "فيسبوك"، وأحياناً بسبب مشاركة وتسجيل إعجاب لمنشورات آخرين، أو نشر بوسترات وصور شهداء (وزارة الخارجية والمغتربين، 2019). كما أكد مركز فلسطين لدراسات الأسرى أن سلطات الاحتلال واصلت خلال العام 2020 من ملاحقتها للفلسطينيين بسبب آرائهم ونشاطهم على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي خصوصا "الفيسبوك"، واعتقلت تحت هذه الذريعة قرابة (100) فلسطيني (الحدث، 2021). وفي عام 2021 اعتقلت قوات الاحتلال ما يزيد على 390 فلسطينياً بسبب آرائهم ونشاطهم على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي ووجهت لهم تهمه التحريض (صفا، 2022).

2.5.الحق في المساواة وعدم التمييز الرقمي:

أعرب 100% من المبحوثين عن شعورهم بالتمييز الرقمي الذي تقوم به شبكات التواصل الاجتماعي اتجاههم، ما أثار شعورهم بالظلم والإحباط. إن العديد من الفئات حول العالم لديها تطلعات كبيرة لعالم تسهله وسائل الإعلام الرقمية، معتقدين أن الإنترنت يعزز الاتصال بين الأفراد والمجتمعات والثقافات، عبر الحدود الوطنية والدولية، وتضع التكنولوجيا كمفتاح لتعزيز روح التفاهم، والسلام، والتسامح، والمساواة، والصداقة بين الشعوب جميعها، ودعم حقوقهم في عدم التمييز (Third, Livingstone, & Lansdown, 2019, p. 385)، إلا أن ممارسات شركات التواصل الاجتماعي في التمييز بين المحتوى الفلسطيني ونظيره في دولة الاحتلال يعد انتهاكاً للحق في المساواة وعدم التميز الرقمي، حيث تشير التقارير الى أن "الفيسبوك" مثلاً امتثل لـ95% من طلبات حكومة دولة الاحتلال بفرض رقابة على منشورات الفلسطينيين، ولا سيما في فترة اختيار الإسرائيلية إيمي بالمور ضمن حكماء منصة "فيسبوك"، في حين أن منشورات خطاب الكراهية مثل "الموت للفلسطينيين" أو "الموت للعرب" أو "الإرهاب الإسلامي" لم تتم إزالتها أو الإبلاغ عنها بواسطة "فيسبوك" لانتهاكها معايير مجتمع المنصة (الجزيرة، 2021). هناك منشورات لمستوطنين في دولة الاحتلال يدعون بشكل مباشر وصريح لإقامة هولوكوست جماعي ضد الفلسطينيين، وكتابات تنادي بقتل الأطفال، والعنف ضد أشخاص بعينهم بعد نشر أسمائهم وعناوين سكنهم، ولم يقم "فيسبوك" بحذف المحتوى مباشرة إلا بعد عشرات البلاغات، وأحياناً لا يحذفه ويتركه ضمن إطار حرية التعبير (يوسف، 2021).

ومن أمثلة التمييز الرقمي الذي تمارسه منصات التواصل الاجتماعي، للذكر وليس للحصر؛ حذف "فيسبوك" مقطع فيديو شهير للصحفية الفلسطينية مها رزق، الذي تضمن حواراً بين سيدة فلسطينية ومستوطن إسرائيلي استولى على بيتها، حين أخبرته الأولى أنه سرق بيتها، فكان رد المستوطن "إن لم أسرقه أنا فسوف يسرقه غيري"، ورغم أن

الفيديو لم يتضمن أي مخالفة، فإن "فيسبوك" حذفه دون إنذار (الجزيرة، 2021)، ما يشير بشكل صريح أن هذه المنصة تسعى لتحسين صورة المحتل وشيطنة الضحية، من خلال حذف بعض المنشورات التي تبين حجم الاجرام والاضطهاد الذي يتعرض له الفلسطينيين، وما يشير صراحة أن معايير المجتمع في "فيسبوك" تطبق بشكل مزدوج وغير عادل.

3.5. الحق في التحرر من الرقابة على الانترنت:

بينت نتائج المقابلات المعمقة أن 100% من المبحوثين أبدوا قلقهم وريبتهم إزاء اتصالاتهم عبر الإنترنت، ما يؤثر بشكل او بآخر على حريتهم في التعبير والحق في الخصوصية. أنشأ الاحتلال وحدة الكترونية خاصة لمتابعة كل ما ينشره الشبان الفلسطينيون على موقع "الفيسبوك"، والذي صنف بعض العبارات التي يستخدمها الفلسطينيون بشكل اعتيادي كانتقاد سياسة الاحتلال، ونشر عبارات نعي للشهداء، أو وضع صور لهم أو ذكر مناقبهم على أنها بمثابة تحريض، تستوجب الاعتقال والمحاكمة (صفا، 2022). تتماشى هذه النتيجة مع ما جاء به إحدى تقارير مجلس حقوق الانسان الذي اكد أن هناك دلالات موثوقة توحي بأن التكنولوجيا الرقمية استُخدِمت لجمع معلومات أدت بعد ذلك إلى التعذيب وغيره من سوء المعاملة (مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، 2014). وهذا ما أكدته دراسة Taha (2020)والتي بينت أن سياسات دولة الاحتلال تجاه تقييد حقوق الفلسطينيين من خلال الأدوات القانونية منذ عام 2015 من خلال إنشاء وحدة إلكترونية، تعمل "دون أي سلطة قانونية محلية" لفرض رقابة على محتوى الوسائط الاجتماعية، تتمتع بسلطة إزالة أي محتوى أو حظر المستخدمين من الوصول إلى هذه المنصات الأساسية.

مؤخراً نشرت شركات التواصل الاجتماعي الرائدة مدونة لقواعد السلوك تم إعدادها بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية. تتطلب الاتفاقية من المنصات "مراجعة غالبية الإخطارات لإزالة خطاب الكراهية في أقل من 24 ساعة، وإزالة، أو تعطيل الوصول إلى هذا المحتوى" إضافة إلى دعوات "التثقيف والتوعية" حول إرشادات الشركات. قوبل الاتفاق برفض من المنظمات غير الحكومية مثل European Digital Rights وAccess Now، الذين انسحبوا من محادثات منتدى الإنترنت للاتحاد الأوروبي وانتقدوا التعاون العام / الخاص الذي يشكل "خصخصة الرقابة". يقول مراقبون آخرون إن الاتفاقية مصممة لإحداث تأثيرات مخيفة على المستخدمين، وتشجيع الإفراط في حجب المصادر (Vieth, 2019, pp. 333-334)، وبالفعل هذا ما حدث من تقييد المحتوى الفلسطيني منذ عام 2015.

4.5.الحق في الخصوصية:

يتيح احترام الخصوصية وعدم كشف الهوية للناشطين والمحتجين ضماناً إلى حد ما بعدم التعرف عليهم وعدم تعرضهم للانتقام جراء مشاركتهم في الاحتجاجات. ولكن استخدام دولة الاحتلال وسائل المراقبة التكنولوجية لرصد

الأشخاص وما يقومون به على شبكة الإنترنت وخارجها أدى إلى خوف النشطاء الفلسطينيين من أن يتم التعرف عليهم واضطهادهم، وهو ما يهدد صراحةً حرية التعبير والتجمع. تتوافق هذه النتيجة مع ما حدث في احتجاجات هونغ كونغ التي انطلقت في 9 يونيو/حزيران 2019 للمطالبة بالديمقراطية، حيث بينت دراسة Tsui (2015) أن الرقابة على حركة الانترنت في هونغ كونغ أدت إلى خشية المتظاهرين المطالبين في التحول الديمقراطي من الملاحقة والاعتقال ساعد في خفوت عملية الاحتجاج.

أشار أحد المبحوثين والذي اعتقلته قوات الاحتلال خلال أحداث الأقصى 2015 أن قوات الاحتلال حاولت تجنيده من خلال مساومته على نشر مجموعة من المحادثات الخاصة به بعد ما قامت باختراق حسابه على الفيسبوك. تتوافق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة Nashif and Fatafta (2017) أن دولة الاحتلال تخترق حسابات فيسبوك للوصول إلى معلومات خاصة للفلسطينيين مثل التوجه الجنسي، والحالات الطبية والعقلية، والحالة الزواجية، والمالية، من خلال شهادة أحد المتقاعدين في الوحدة 8200، وهي وكالة استخبارات تابعة لجيش الاحتلال تُقارن غالبًا بوكالة الأمن القومي الأمريكية، بأن هذه المواد يتم جمعها كوسيلة ضغط. وقال: "أي معلومات قد تتيح ابتزاز فرد ما تعتبر معلومات ذات صلة". "سواء كان الشخص المذكور ذا ميول جنسية معينة، أو الخيانة الزوجية، أو يحتاج إلى علاج في إسرائيل أو الضفة الغربية – فهو هدف للابتزاز". استهدفت المخابرات الإسرائيلية بشكل خاص المثليين الفلسطينيين، وهددت بكشف صورهم الحميمة لإقناعهم بالتعاون معها. إن مثل هذا التدخل في الحياة الخاصة الفلسطينية يتم تمكينه من خلال حقيقة أن دولة الاحتلال تحتل وتسيطر على البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالكامل التي تستخدمها الشركات الفلسطينية ومزودو خدمات الإنترنت .(Nashif & Fatafta, 2017) وهذا ما أكدته دراستا Cristiano (2019, 2020) أيضاً والتي بينت أن الحوكمة الأمنية الإسرائيلية للمحتوى عبر الإنترنت والتي تهدف إلى التعرف على الفلسطينيين الناقدين لسياستها بمجموعة دقيقة من التحكم الميكانيكي، تقلل مساحات المعارضة عبر الإنترنت لتمهيد الطريق لساحة معركة حيث قد يعني الوصول الى شبكات التواصل الاجتماعي، أكثر من الجريمة.

هذه الحجة يدعمها تقرير حول 43 من عملاء المخابرات الإسرائيلية (من أكثر الوحدات نخبة، والمعروفة باسم 8200) – الذين أقروا باستخدام تقنيات التجسس والقرصنة لجمع بيانات المستخدمين من المواطنين الفلسطينيين لابتزازهم مقابل معلومة (BBC, 2014; Beaumont, 2014). يستهدف هذا الانتهاك لحقوق الخصوصية بشكل خاص أولئك الذين يعتبرون عرضة للخطر بسبب ميولهم الجنسية، ويهدف إلى إجبار الضحايا على مشاركة المعلومات المتعلقة بالأمن مع أجهزة الأمن الإسرائيلية .(Cristiano, 2020).

إن ممارسات دولة الاحتلال فيما يتعلق باختراق الخصوصية للفلسطينيين، يعد انتهاكا صريحاً للمادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي ينص على أنه "لا يُعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة، أو أسرته، أو مسكنه، أو مراسلاته، أو لحملات على شرفه، وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات." ووفقاً للمادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، "لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته." وتشير هذه المادة، علاوة على ذلك، إلى أن "من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس" (مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، 2014).

6.الاستنتاجات:

- ✓ ترتبط الحقوق الرقمية مع بعضها البعض، فالحق في الخصوصية والذي يتأثر بالمراقبة الجماعية، واعتراض الاتصالات الرقمية، وجمع البيانات الشخصية، يؤثر بشكل كامل على الحق في حرية الرأي والتعبير، والتماس المعلومات وتلقيها وإذاعتها؛ والحق في حرية التجمع السلمي، وتكوين الجمعيات.
- ✓ تأتي عملية التضييق على المحتوى الفلسطيني نتيجة لضغوط كبيرة وحملات ضغط تقوم بها دولة الاحتلال، تضمنت لقاءات متعددة مع مسؤولين في شبكات التواصل الاجتماعي، وممثلين عن وحدة السايبر في دولة الاحتلال، ووزراء، وأعضاء كنيست مثل عضو الكنيست المعارض ريفيتال سويد Revital Swid من الاتحاد الصهيوني، الذي قدم تشريعات من شأنها إجبار الشبكات الاجتماعية على المراقبة الذاتية أو مواجهة غرامة (Haaretz, 2018).
- ✓ إن شبكات التواصل الاجتماعي ومن خلال تقييدها للمحتوى الفلسطيني تعمل على تحديد أجندة الجمهور المستخدم لهذه المنصات بما يتلاءم مع أهداف سياسية بحتة، ففي حين تسمح للمحتوى المناهض للحقوق الفلسطينية، تقوم بحجب المحتوى المناصر للقضية الفلسطينية، ما يشير بشكل صريح أن هذه المنصة تسعى لتحسين صورة المحتل وشيطنة الضحية، من خلال حذف بعض المنشورات التي تبين حجم الاجرام والاضطهاد الذي يتعرض له الفلسطينيين. وفي حين عدلت من سياساتها في 11 مارس/آذار 2022، لتسمح لمستخدمي "فيسبوك" و"انستغرام" في أوكرانيا بالدعوة إلى العنف ضد الروس، لم تطبق مثل هذه السياسة بالنسبة لسوريا، حيث قاتل الجيش الروسي بالشراكة مع القوات السورية منذ سبتمبر/أيلول 2015، حيث

ارتكبت القوات الروسية هناك جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية (هيومان رايتس ووتش، 2022)، ما يشير صراحة أن معايير المجتمع في "فيسبوك" تطبق بشكل مزدوج وغير عادل.

- ✓ إن معظم من قامت وسائل التواصل الاجتماعي بتقييد حساباتهم أو قامت بحذف تعليقاتهم ومنشوراتهم، كانت تفاعلاتهم غالباً رافضة لممارسات دولة الاحتلال واعتداءاتها، ومنها ما كان نشراً أو إعادة نشر للأحداث الجارية، ولا تشكل خرقاً حقيقياً لنصوص مجتمع هذه المنصات، ما يشير إلى أن هذه الشبكات تعزز مفهوم "حارس البوابة الإعلامية"، الذي يعمل من منظور سياسي أو أيديولوجي من خلال السماح أو عدمه لتدفق المعلومات.

7. خاتمة

أدخل هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير سياسات شركات التواصل الاجتماعي، وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على الحقوق الرقمية الفلسطينية بالاعتماد على المقابلات المعمقة مع مجموعة من النشطاء الفلسطينيين الذين تعرضوا لإغلاق صفحاتهم على "الفيسبوك"، ومنهم من تعرض للاعتقال لدى دولة الاحتلال على خلفية نشاطهم الرقمي. بينت النتائج أن الحقوق الرقمية للفلسطينيين يتم انتهاكها على حد سواء من قبل شركات التواصل الاجتماعي نفسها، ومن دولة الاحتلال الإسرائيلي، وأجهزتها الاستخبارية، من خلال تنسيق مستمر ودؤوب بينهما. إن وقوع الحقوق الرقمية تحت مطرقة دولة الاحتلال وسندان شركات التواصل الاجتماعي، يعني حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الرقمية بشكل كامل. إن تواطؤ شركات التواصل الاجتماعي مع سياسات دولة الاحتلال القمعية للحقوق الرقمية للفلسطينيين يعني بشكل صريح تحيز هذه الشركات لصالح الجلاد على حساب الضحية؛ ففي حين يعاني الفلسطينيون من الاحتلال على أرض الواقع، تعزز شبكات التواصل الاجتماعي هذا الاحتلال رقمياً. إن غياب العدالة الرقمية، واستمرار الاحتلال بالقمع الرقمي وانحياز مواقع التواصل الاجتماعي الرقمي، تتوجب تكثيف الجهود لتعزيز التضامن الرقمي، والحقيقي لإسناد حقوق الانسان الفلسطيني الرقمية التي تعد امتدادا لحقوق الانسان.

1.7.التوصيات

- ✓ يمكن للنشطاء الفلسطينيين التركيز في نشاطهم على تطبيق تيك توك Tik Tok الصيني لإيصال رسائلهم للعالم كونه لا يخضع للرقابة الإسرائيلية أو الأمريكية.
- ✓ يجب على النشطاء الفلسطينيين، ومؤسسات المجتمع المدني، والدوائر الحكومية ذات الصلة، القيام بحملة عالمية لتحميل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية عن سيطرتها على قطاع التكنولوجيا الفلسطيني وتقييده وتعطيله، وحث الدول حول العالم للمساهمة في مساعدة قطاع التكنولوجيا والاتصالات الفلسطيني على الاستقلال.
- ✓ ضرورة القيام بحملة عالمية للضغط على شركات التواصل الاجتماعي، وبخاصة "الفيسبوك" للكشف عن أي اتفاقيات بينها وبين حكومة الاحتلال، بما يضمن الشفافية.
- ✓ على مواقع التواصل الاجتماعي وبخاصة "الفيسبوك" أن تجعل شروط خدمتها أكثر شفافية، وأن تلتزم بمعايير حقوق الإنسان الرقمية، وبالتالي التوقف عن انتهاك حق الفلسطينيين في التعبير.
- ✓ على الجهات الفلسطينية المعنية، ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية إقامة اتصال مباشر ثنائي الاتجاه ومستمر مع شركات التواصل الاجتماعي لحثها لتكون اكثر شفافية، وضمان تطوير أدوات غير متحيزة للسماح للفلسطينيين بممارسة الحق في حرية التعبير دون تمييز.
- ✓ يمكن للدراسات المستقبلية تقييم جهود مؤسسات حقوق الانسان، والمجتمع المدني في تعزيز الحقوق الرقمية الفلسطينية، وجهود الدعم والمناصرة التي تقوم بها هذه المؤسسات للضغط على شركات التواصل الاجتماعي لتكون أكثر شفافية وحيادية.

7. قائمة المراجع:

1.7.المراجع العربية

- الأناضول. (2021، تشرين ثاني 28). **220 انتهاكا بحق المحتوى الرقمي الإعلامي الفلسطيني خلال 2021**. تم الاسترجاع من https://bit.ly/3t1ZUeX
- بن كرويدم، غانية. (2021). الحقوق الرقمية: الواقع والتحديات. **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**. 7(1)، 2033-2051.
- بي بي سي. (2020، تموز 9). **انستغرام يعتذر لبيلا حديد لحذفه صورة جواز سفر والدها الفلسطيني الأصل**. تم الاسترجاع من https://bbc.in/3wEh4kj
- الجزيرة. (2019، أيلول 13). **بسبب مصالح مع إسرائيل.. فيسبوك متهمة بمحاربة المحتوى الفلسطيني**. تم الاسترجاع من https://bit.ly/3sbZ0NF
- الجزيرة. (2021، أيار 17). **كيف تدعم القضية الفلسطينية على فيسبوك وتويتر دون أن تتعرض للحجب؟** تم الاسترجاع من https://bit.ly/33ZHfb0
- حملة. (2021 تشرين الثاني 20)أ. **كيف تؤثر الرقابة على المحتوى على القضية الفلسطينية؟** تم الاسترجاع من https://bit.ly/3wsDu9E
- حملة. (2021 تشرين الثاني 17)ب. **هل سمعتم من قبل عن وحدة السايبر الإسرائيلي**ة؟ تم الاسترجاع من https://bit.ly/38voZbX
- الحدث. (2021، كانون الثاني 12). **مركز فلسطين: 100 حالة اعتقال على خلفية الكتابة على مواقع التواصل خلال 2020**. تم الاسترجاع من https://bit.ly/38zCFm0
- رمضان، أسماء. (2017، حزيران 19). **الإنترنت كحق من حقوق الإنسان**. تم الاسترجاع من https://bit.ly/3BIh6tO
- شيخ يوسف، مُحَمَّد (2021، أيار 20). **حملات لإنقاذ المحتوى الفلسطيني من قيود منصات التواصل**. تم الاسترجاع من https://bit.ly/3lokgvi
- صفا. (2022، كانون ثاني 10). **390 حالة اعتقال على خلفية الكتابة على مواقع التواصل خلال 2021**. تم الاسترجاع من https://safa.ps/p/319698
- عربي 21. (2021، حزيران 2). **مركز يوثق 770 انتهاكا للمحتوى الفلسطيني بشهر ويقاضي فيسبوك**. تم الاسترجاع من https://arabi21.com/story/1362616
- فلسطين أون لاين. (2017، تشرين اول 7). **450 حالة اعتقال بسبب الفيسبوك خلال انتفاضة القدس**. تم الاسترجاع من https://felesteen.news/p/14649
- مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. (2014، حزيران 30). **الحق في الخصوصية في العصر الرقمي: تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان**. تم الاسترجاع من https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/HRC/27/37
- مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. (2015، كانون ثاني 5). **تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية**. تم الاسترجاع من https://bit.ly/3wrsARn

- هيومان رايتس ووتش. (2022، آذار 16). **روسيا، أوكرانيا، وسائل التواصل الاجتماعي، وتطبيقات التراسل**. تم الاسترجاع من https://bit.ly/3wzVnC4
- وزارة الخارجية والمغتربين. (2019، كانون الثاني 3). **6489 اسيرا خلال 2018 بينهم 750 مريضا و250 طفلا و54 أنثى**. تم الاسترجاع من https://bit.ly/3HfYmTJ

2.7.المراجع الأجنبية

-BBC. (2014, September 12). Israeli intelligence veterans refuse to spy on Palestinians. Retrieved from https://www.bbc.com/news/world-middle-east-29179655

-Beaumont, P. (2014, September 12). Israeli intelligence veterans refuse to serve in Palestinian territories. Retrieved from https://www.theguardian.com/world/2014/sep/12/israeli-intelligence-reservists-refuse-serve-palestinian-territories

-Cristiano, F. (2019). Internet access as human right: a dystopian critique from the occupied Palestinian territory. In G. Blouin-Genest, M.-C. Doran, & S. Paquerot (Eds.), *Human rights as battlefields* (pp. 249-268). Cham: Palgrave Macmillan.

-Cristiano, F. (2020). Israel: Cyber Warfare and Security as National Trademarks of International Legitimacy. *Romaniuk SN and Manjikian M.(2020 eds.) Routledge Companion to Global Cyber-Security Strategy, Basingstoke: Palgrave Macmillan* .

-Haaretz. (2018, April 10). Facebook Complying With 95% of Israeli Requests to Remove Inciting Content, Minister Says. Retrieved from https//:www.haaretz.com/israel-news/business/facebook-removes-inciting-content-at-israel-s-request-minister-says-1.5432959

-Hager, N. (2010, 12 September). Israel's omniscient ears. Retrieved from https://mondediplo.com/2010/09/04israelbase

-Jupp, V. (2006). *The Sage dictionary of social research methods*. New York, NY: Sage Publications.

-Nashif, N., & Fatafta, M. (2017). Surveillance of Palestinians and the Fight for Digital Rights. *Al-Shabaka Policy Brief*(October 2017), 1-6 .

-Nyst, C., & Falchetta, T. (2017). The right to privacy in the digital age. *Journal of Human Rights Practice, 9*(1), 104-118 .

-Taha, S. (2020). *The Cyber Occupation of Palestine; Suppressing Digital Activism and Shrinking the Virtual Sphere*. Venice Lido, Italy: Global Campus of Human Rights.

-Talbot, R. (2020). Automating occupation: International humanitarian and human rights law implications of the deployment of facial recognition technologies in the occupied Palestinian territory. *International Review of the Red Cross, 102*(914), 823-849 .

-Third, A., Livingstone, S., & Lansdown, G. (2019). Recognizing children's rights in relation to digital technologies: Challenges of voice and evidence, principle and practice. In B. Wagner, M. C. Kettemann, & K. Vieth (Eds.), *Research handbook on human rights and digital technology* (pp. 376-410). Northampton, MA: Edward Elgar Publishing.

-Tsui, L. (2015). The coming colonization of Hong Kong cyberspace: government responses to the use of new technologies by the umbrella movement. *Chinese Journal of Communication, 8*(4), 1-9 .

-Vieth, K. (2019). Policing 'online radicalization': the framing of Europol's Internet Referral Unit. In B. Wagner, M. C. Kettemann, & K. Vieth (Eds.), *Research Handbook on Human Rights and Digital Technology* (pp. 319-345). Northampton ,MA: Edward Elgar Publishing.

-Živković, D., Horvat, A., & Čučić, V. (2013). Digital Rights for Digitally Literate Citizens. In S. Kurbanoğlu, E. Grassian, D. Mizrachi, R. Catts, & S. Spiranec (Eds.), *Worldwide Commonalities and Challenges in Information Literacy Research and Practice: European Conference on Information Literacy* (pp. 170-177). London, England: Springer.